هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية
TELECOMMUNICATIONS AND DIGITAL GOVERNMENT REGULATORY AUTHORITY

الدليل الإرشادي لمواصفات البيانات المفتوحة

للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة

جدول المحتويات

ما هي البيانات المفتوحة؟ 3
1.1 السمات الرئيسية للبيانات المفتوحة 3
1.2 فوائد البيانات المفتوحة 4
الموجهات العامة للبيانات المفتوحة 5
الخاتمة 6

ما هي البيانات المفتوحة؟

تشير البيانات المفتوحة إلى البيانات التي يمكن لأي فرد استخدامها وإعادة استخدامها ومشاركتها بحرية دون قيود تقنية أو مالية أو قانونية. وفي معظم الحالات، تقتصر الشروط على الإشارة إلى المصدر الأصلي والحفاظ على إتاحة البيانات للمشاركة.

ويعني مصطلح "مفتوحة" أن أي شخص يمكنه الوصول إلى البيانات واستخدامها وتعديلها ومشاركتها بحرية لأي غرض، شريطة الإشارة إلى المصدر الأصلي والحفاظ على إتاحتها بصورة مفتوحة.

1.1 السمات الرئيسية للبيانات المفتوحة

تتميز البيانات المفتوحة بالمبادئ التالية:

- الإتاحة الكاملة وسهولة الوصول

يجب أن تكون البيانات متاحة مجانًا وبصورة كاملة قدر الإمكان، وأن تكون قابلة للوصول عبر الإنترنت ومتاحة للتنزيل، مع إمكانية تعديلها بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين.

- قابلية إعادة الاستخدام وإعادة التوزيع

يجب توفير البيانات وفق شروط تسمح بإعادة استخدامها وإعادة توزيعها، بما في ذلك دمجها مع مجموعات بيانات أخرى، كما يجب أن تكون مناسبة للاستخدام التقني ومتاحة بصيغ قابلة للقراءة آليًا.

- المشاركة الشاملة

يجب أن يكون بإمكان الجميع استخدام البيانات وإعادة توزيعها دون تمييز أو قيود على مجالات الاستخدام، بما في ذلك الاستخدام وإعادة التوزيع للأغراض التجارية.

- الخصوصية والسرية

يجب أن يتوافق نشر البيانات المفتوحة مع متطلبات الخصوصية والسرية وحماية المعلومات المعمول بها، مع ضرورة حماية البيانات الحساسة والشخصية قبل نشرها.

- مشاركة المستخدمين والتغذية الراجعة

يجب توفير قنوات تتيح للمستخدمين تقديم الملاحظات وطلب مجموعات البيانات ومشاركة المقترحات التي تسهم في تحسين جودة البيانات وإمكانية الوصول إليها وسهولة استخدامها.

- الانفتاح بشكل افتراضي

ينبغي اعتبار البيانات الحكومية متاحة ومفتوحة بشكل افتراضي ما لم توجد قيود قانونية أو أمنية أو متعلقة بالخصوصية أو السرية تمنع نشرها.

- الصيغ المفتوحة والقابلة للقراءة آليًا

يجب توفير البيانات بصيغ مفتوحة وقابلة للقراءة آليًا وقابلة للتشغيل البيني مثل CSV و JSONو XMLوواجهات البرمجة (APIs)متى أمكن، بما يسهم في تسهيل المعالجة والتحليل والدمج الآلي للبيانات.

- الحداثة والصيانة

يجب تحديث مجموعات البيانات ونشرها بشكل دوري وفي الوقت المناسب لضمان دقتها وحداثتها وموثوقيتها للمستخدمين.

وبناءً على هذا التعريف، تشير البيانات الحكومية المفتوحة إلى البيانات التي تنشرها الجهات الحكومية للاستخدام العام، بما يمكّن الأفراد والمؤسسات من الوصول إليها وإعادة استخدامها ومشاركتها بحرية، مع الالتزام بمتطلبات التراخيص القانونية المعمول بها، بما في ذلك حقوق نسب المصدر.

وقد تشمل هذه البيانات أنواعًا متعددة من الإحصاءات ومجموعات البيانات الحكومية في قطاعات مثل الصحة والتعليم والاقتصاد والبيئة وغيرها من المجالات التي تحقق قيمة للمجتمع.

1.2 فوائد البيانات المفتوحة

يوضح الشكل التالي أبرز الفوائد المرتبطة بتبني ممارسات البيانات المفتوحة لدى الجهات الحكومية:

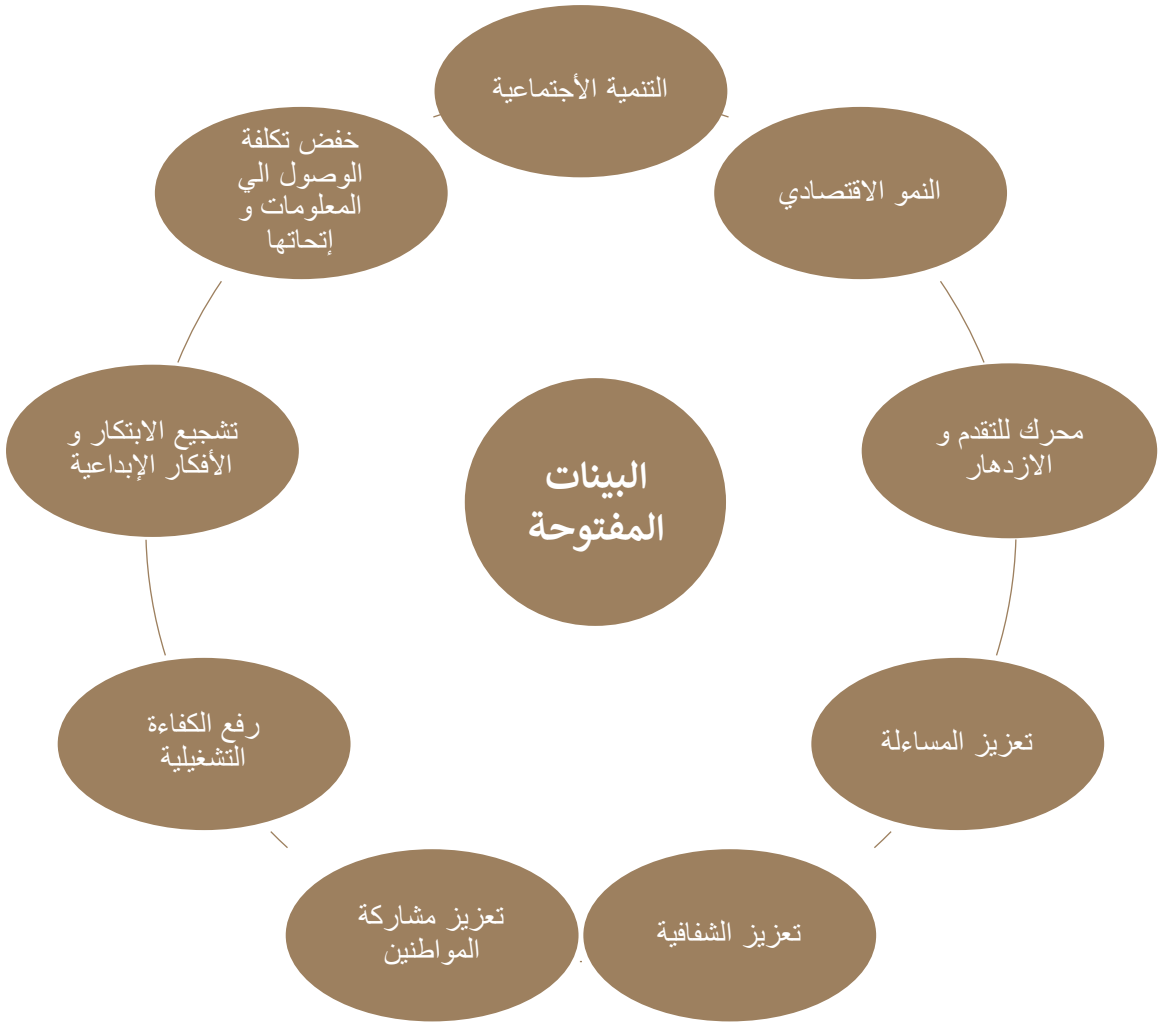

الموجهات العامة للبيانات المفتوحة

عند تطبيق سياسات البيانات المفتوحة على المنصات الرقمية، يُتوقع من الجهات الحكومية الالتزام – كحد أدنى – بالموجهات التالية:

- يجب أن تغطي مجموعات البيانات المنشورة خدمات وأنشطة ومسؤوليات الجهة الحكومية، بالإضافة إلى المعلومات ذات القيمة والأهمية للجمهور.
- ينبغي للجهات الحكومية توفير مجموعات بيانات تغطي عدة سنوات كلما أمكن، بما يدعم التحليل التاريخي والمقارنات طويلة المدى.
- يجب نشر مجموعات البيانات بصيغتها الأصلية والخام قدر الإمكان، مع مراعاة متطلبات الخصوصية والسرية والأمن وأية قيود أخرى ذات صلة.
- يجب تمكين المستخدمين من الوصول إلى البيانات دون عوائق أو قيود غير ضرورية، مثل متطلبات التسجيل الإلزامي.
- ينبغي إتاحة البيانات المفتوحة في الوقت المناسب وبصيغ منظمة وقابلة للقراءة آليًا ومناسبة للاستخدام والتحليل التقني، مثل CSV و JSONو XMLوواجهات البرمجة (APIs) متى أمكن.
- يجب نشر البيانات بصيغ قابلة للتعديل والتنزيل بما يدعم إعادة الاستخدام والاستخراج والتحليل والدمج مع مجموعات بيانات أخرى.
- ينبغي على الجهات الحكومية توفير بيانات وصفية واضحة لمجموعات البيانات، تشمل وصف البيانات وتاريخ النشر وتكرار التحديث والجهة المالكة وشروط الترخيص وصيغ الملفات.
- يجب توفير قنوات مناسبة تتيح للمستخدمين تقديم الملاحظات والاقتراحات وطلبات البيانات.
- ينبغي توضيح نوع الملف وحجمه ومتطلبات أو مدة التحميل المتوقعة قبل تنزيل البيانات.
- في حال تطلب استخدام البيانات برامج أو أدوات متخصصة، يجب توعية المستخدم بذلك وتوفير الإرشادات اللازمة قدر الإمكان.
- تُشجَّع الجهات الحكومية على توفير قنوات ومنصات تعزز التفاعل والنقاش حول البيانات المفتوحة، بما في ذلك منصات المشاركة الرقمية والمنتديات والمدونات ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من أدوات التواصل.
- يجب على الجهات الحكومية نشر مجموعات البيانات وفق تراخيص مفتوحة وواضحة تحدد شروط الاستخدام وإعادة الاستخدام وإعادة التوزيع ونسب المصدر، بما يتوافق مع سياسات حقوق النشر وترخيص البيانات المعمول بها لدى الجهة.
- يجب على كل جهة حكومية إعداد ونشر سياسة واضحة وشفافة للبيانات المفتوحة تحدد شروط الاستخدام ومتطلبات الترخيص وأذونات إعادة الاستخدام ومتطلبات نسب المصدر ومبادئ مشاركة البيانات.
- ينبغي أن تدعم مبادرات البيانات المفتوحة الشفافية والابتكار والتحول الرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز إتاحة البيانات ومشاركتها بصورة مسؤولة.
- ينبغي للجهات الحكومية مراجعة وتحسين ممارسات البيانات المفتوحة بشكل دوري لضمان جودة البيانات وسهولة الوصول إليها وحداثتها وقابليتها للتشغيل البيني والتوافق مع المعايير والسياسات المعمول بها.

كما تُشجَّع الجهات الحكومية على تبني المبادئ الدولية المعترف بها للبيانات المفتوحة، والعمل باستمرار على تعزيز مستوى انفتاح البيانات وقابليتها للتشغيل البيني بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، بما في ذلك "المبادئ العشرة لإتاحة المعلومات الحكومية" و"نموذج البيانات المفتوحة ذي الخمس نجوم"

الخاتمة

تمثل الموجهات الواردة في هذه الوثيقة الحد الأدنى من الممارسات الموصى بها للجهات الحكومية الراغبة في تبني وتطبيق سياسات البيانات المفتوحة مع مختلف أصحاب المصلحة والجمهور.

ويعكس الالتزام بهذه الموجهات حرص الجهات الحكومية على تعزيز الشفافية، وبناء الثقة العامة، وتحسين الخدمات، ودعم التطوير الرقمي المستمر.

كما يسهم التطبيق الفعّال لممارسات البيانات المفتوحة في تعزيز الابتكار، وتشجيع التعاون، ودعم اتخاذ القرارات المبنية على البيانات، وتحقيق قيمة اجتماعية واقتصادية مستدامة للمجتمع والمؤسسات.